فعليه اليمين فان لم يكن ظاهرا فمن جهة الاصل والمدعى
فيه هو الحق اللازم باحد اسباب المحاكم من بينة او يمين
او نكول او قرار او علم حاكم ولابد من على الدعوى الخ
المبيع وما امكن احضاره الدين الحاكم احضر واما اليمين
فتلزم كل منكر يلزم باقراره حق الادمي وهي معلق بمحل
النزاع وهي حق للمدعى فينظر طلبها منه باب الشهادات
اعلم ان الشهادة لا تجوز على الافعال الا عن رؤية و
يقين وفي الزوائد وسماع الصوت ومع عدم المغير
تعريف عدلين باسمه ونسبه وحليا يمكن التمييز فيه كما
لنسب والنكاح والوقف والموت فتكفي كشهدة على الملة تسمع علما
او ظنا لاعلاء مصرف الوقف فلا بد من البينة واما الملك فلا
بد من اجتماع البينة على المشهود به والتصرف وعدم المنا
زع فلا تجوز الشهادة بالملك لمن يظن الشاهد انه لشيء
للغير فلا تجوز ولا تحل تحملها الا ادا كل احد عدالة تبعث
بحقه ويترجح ظنه ظاهرا وطن الحاكم عدالة الشهود وتدفع الى
وجه المشهود عليه او نائبه وللحاكم تحليف الشهود للتهمة
وتفريقهم الى الزنا يعتبر فيه الاربعة الرجال الاصول
وفي القصاص والحدود رجلان اصلا وما عدا ذلك فرجل
وامرأتان او رجل وامرأتان او رجل على المدعى العصمة ولا يكفي فيها
امرأتان وما يتعلق بعورات النساء قبلهن

ويحرم شهادة الزور ويعود ثالثة فيها اذ هي جهورية يا
الشرك بالله في الاخبار فهي من اكبر الكبائر وقد ورد فيها
كثير من الاخبار النبوية مع قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به
علم وقول رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم من
شهد زورا على رجل صلى او دنى او احد من الناس علق باطمانه
مع المنافقين في الدرك الاسفل من النار رواه في الشفا
وعنه صلى الله عليه وعلى اله وسلم الا ينبئكم باكبر الكبائر
ثلاثا الاشراك بالله وعقوق الوالدين الا وشهادة الزور
فحفظ بذلك من عقل باب في الوكالة لا يصح التوكيل في
قربة لله كالصلاة والصوم الا الحج للعذر كالمايوس
ويحرم على الوكيل الجدال بالباطل في اثناء الحجاج الا يلزم واشتراط
فا يلزم وينعقد خصوصا بمخالفة الموكل ان كان محقا ويجب
عليه نصحه موكله في الرجوع الى الحق وترك ما يؤدي الخصم تلا
حق ولزوم مراقبة الله تعالى فصل في الصلح هو من الفروع
الى الله تعالى واصلاح بين الناس ويحث على المصلحة حسن النية وتنزه
كل ارادة دنيوية لينفع المراد بخبر الدارس ويصح مالك التراضي
الاصحاء من حلال او اصلاح حرام او هو كالبيع والاجارة
ان كان مع اقرار او مال ومنفعة وكالاسر ان كان عن مال في الذمم
ولا يصح بعد النزاع من الكاذب كما هو مقرر في موضعه
باب في القضاء من اعظم القرب ثوابا لمن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)